LES STRATÉGIES DES ACTEURS SOCIAUX DANS LES ASSOCIATIONS D'INTÉRET COLEECTIF (AIC) D'EAU POTABLE : L'EXEMPLE DE SKHIRA (GOUVERNORAT DE BÉJA)

Hassan El Mouri
حسـان المـوري

استراتيجية الفاعلين الاجتماعيين في الجمعيات المائية

جمعية الصخيرة نموذجا

La mobilisation des ressources en eau constitue un axe capital du développement rural en Tunisie. Cette mobilisation recouvre deux composantes : l'édification des grands barrages pour l'aménagement de périmètres irrigués et la captation des sources pour l'alimentation en eau potable.

Ce texte propose une évaluation de l'expérience de gestion des ressources hydrauliques par les utilisateurs eux-mêmes.

Les associations d'intérêt collectif (AIC) d'eau potable composent une des formes institutionnelles récentes de gestion de l'eau dans les campagnes tunisiennes où elles se superposent à des structures anciennes encore vivaces : les lignages.

L'analyse des interférences entre les logiques communautaire et associative contribue à révéler les difficultés majeures de l'implantation de ce type d'associations en milieu rural et la grande capacité des acteurs sociaux à gérer les conflits à l'intérieur du cadre associatif, ce qui constitue une innovation dans l'assimilation de cette forme moderne d'organisation sociale.

Cette recherche est issue d'un travail soutenu sous la direction de Ridha BOUKRAA pour l'obtention d'un Certificat d'Aptitude à la Recherche (CAR). Elle a bénéficié du soutien de l'Institut for Development of Anthropology (IDA New-York).

تشكل تعبئة الموارد المائية محورا مركزيا في التنمية الريفية في تونس، وترتكز هذه التعبئة علي شكلين. بناء السدود الكبرى لتهيئة المساحات السقوية، واستغلال العيون لتوفير المياه الصالحة الشراب. ويحاول هذا البحث تقييم تجربة التصرف في الموارد المائية من قبل المستعملين انفسهم.

وتمثل الجمعيات ذات المصلحة العامة للماء الصالح للشراب احدى الآشكال المؤسساتية الحديثة للتصرف في الماء في الريف التونسي والتي تتقاطع مع هياكل قديمة لازالت موجودة الى اليوم وهى العروش .

ان تحليل التداخل بين الروح الجماعية والروح الجمعياتية يساهم في الكشف عن الصعوبات الكبيرة الناجمة عن انغراس هذا النوع من الجمعيات في الاطار الريفي. ويبين حسان الموري القدرة الكبيرة للفاعلين الاجتماعيين على ادارة الصراعات في صلب الاطار الجمعياتي وأشكال استيعاب هذا النوع من التنظم الاجتماعي.

تم انجاز هذا البحث تحت اشراف رضى بوكراع في اطارالاحراز على شهادة الكفاءة في البحث وقد نال مساندة معهد تنمية علوم الانتروبولوجيا بنويورك.

Le texte de Recherche en cours débute page 23
يبدا هذا البحث بصدد الانجاز في الصفحة عدد 23

صحية جيدة أو مقبولة، وذلك لتجنب الأمراض الناتجة عن تلوث المياه.

و- التنظيمات غير الحكومية (O.N.G) والجمعيات المائية :

في تحديد محيط الجمعية المائية وابراز تنوّع علاقاتها، لا بد من الاهتمام بعناصر أخرى لها تأثير هام على حياة الجمعيّة وهي التنظيمات غير الحكومية (O.N.G) ، ان تكثف وجود هذه التنظيمات بالبلاد التونسية في اطار ظروف اقتصادية محددة وفي مجال توجه تنموي معيّن اتسم أساسا بميل الدولة نحو اقتصاد السوق حيث «أنّ رياح الخوصصة التي بدأت تهب منذ سنين(علي البلاد التونسية)فتحت المجال أمام أكبر الممولين للاستثمار، واعفاء الدولة من هذه المهمة، واعطاء المبادرة الى تنظيمات اقتصادية محترفة في مجال التخطيط والاستثمار والتنميّة»(9) .

وهذه التنظيمات لها تصوّرها ونظرتها الخاصة لطبيعة العلاقات الاجتماعية في الريف التونسي وخاصة منها العائلة التي تلعب دورا أساسيًا مما دفع البعض الى ان يقول : «لكي ينجح أي مشروع، لا بد من المحافظة على التنظيم العائلي للقرويين، يجب أن نحترم قيمهم وعاداتهم» (10).

يبدو أن هذه التنظيمات لها علاقات قوية بالريف التونسي ولكنّها تنحصر في مجال التمويل لا غير، أي أنها اجتماعيا تحافظ على الهياكل التقليدية وتبقي عليها، الاّ أن تأثيرها بدأ واضحا جليا حيث ربطت بشكل عمليّ الرّيف التونسي بالأسواق العملية العالمية وأدمجت علاقات الانتاج التقليدية ضمن سباق رأسمالي عالميّ بعد أن غيرت قاعدتها الماديّة.

الخـــــــــاتمـــــة

تشكل الثروة المائية قضية هامة وجوهرية بالنسبة للمجتمع أو المجموعات وكذلك الأفراد خاصة اذ كانت هذه الثروة غير كافية أو مهددة بالنضوب.

و تعتبر المسألة المائية بالصخيرة مسألة حيوية لسكان المنطقة ولذلك توترت العلاقات بين المجموعات الثلاث المكونة للقرية، الاّ أن ادراك سكان المنطقة لأهمية التدخل التقني وعملية تنظيم التزود بالماء قد قلّص هاجس الخوف من فقدان هذه الثروة وبالتالي عدّل سلوك ولهازة نسبيا.

هذه الوضعية جعلت التنظيم الجمعياتي يشتغل ويقوم بوظيفة الأساسية. كما يمكن ملاحظة قدرة الفاعلين الاجتماعيين في الريف على تسيير مثل هذه التنظيمات وتوجيهها نحو أهدافها الأساسية، وهي استعدادات هامّة نحو التنظيم الجمعياتي والخوض في هذه التجربة التطوعيّة ضمن هذه الأطر التنظيمية.

انّ الصراع الذي وجد بمنطقة الصخيرة كان من داخل التنظيم وليس من خارجه وهي مرحلة هامة ومتقدمة، كما يمكن القول بأن هذا التوتر والصراع لم يكن عائقا أمام الجمعية واشتغالها.

تبدو عملية تهيئة المجال الريفي عمليّة صعبة وعسيرة بحكم حدّة الأزمات التي يعيشها الرّيف اليوم واختلاف مظاهرها وأنواعها، ذلك أن المنافسة بين المدينة والرّيف حول العديد من المحاور- مثل الأرض والماء واليد العاملة - ليست متكافئة بل هي مختلة تماما لصالح المدينة.

من هذا المنطق يغلب الاعتقاد على أن تهيئة المجال الريفي لا يمكن أن يكون الاّ ضمن سباق تنموي مخطط يرمي الى تقليص التفاوت بين المدينة والرّيف.

المراجـــــع

(1) الأمر عدد 1161 المؤرخ في 27 أكتوبر 1987، المنقّح لمجلة المياه الصادرة في 31 مارس 1975

(2) Chronique Tunisienne de Mohamed Sghir Ben Youssef. - Traduction de V. Serras et Mohamed Lasram.- Tunis : Bouslama, 1978.

(3)Weber (M). - Economie et société. - Paris : Plon, 1971, Partie I, Tome I.- p. 55.

(4) CROZIER (M), Friedberg (H).- L'acteur et le système. - Paris : Seuil, 1977.- 4 p. 38.

(5) حافظ ستهم.- المشكلة المائية في البلاد التونسية. - تونس : كلية الآداب منوبة ، 1988-1989. - ص 47 .

(6) الجدول مأخوذ من دائرة الهندسة بوزارة الفلاحة.

(7) نفس المرجع.

(8) أمر عدد 16 المؤرخ في 34 مارس 1975.

(9) André Marty.- "Sociétés Pastorales et développement" in Cahiers des Sciences Humaines, vol 26, n1-2, 1990.- p. 121.

(10) Sophie Ferchiou.- les femmes dans l'agriculture Tunisienne. - Tunis : Editions du Sud-Cères Productions,1985.

ووزارة الفلاحة (8) .

ويتكون هذا القانون الخاص بالجمعيات المائية من خمسة أبواب مرتبة حسب الأهمية كالآتي :

- الباب الأول : وهو مختص بأحكام عامّة.
- الباب الثاني : يهتم بكيفية احداث الجمعيات ذات المصلحة المشتركة.
- الباب الثالث : يضبط كيفية تسيير الجمعية المائية وتوجيهها نحو الأهداف المرسومة لها.
- الباب الرابع : يضبط ميزانية الجمعية المائية وكيفية التصرف في شؤونها المالية.
- الباب الخامس : يتضمن أحكاما عامة تخص الاجراءات القانونية عند فشل الجمعية المائية.

2 - الجمعية المائية بالصخيرة (النموذج-الواقع)

تكونت جمعية الصخيرة بمقتضى تأشيرة من والي باجة بتفويض من وزير الفلاحة يوم 5 ماي 1990، وذلك بتمويل تونسي ألماني بتكاليف جملية تقدر بحوالي 75,300 ألف دينار تونسي. والغرض منها توسيع شبكة المياه نحو دوّار الشوابية، وتمتد هذه الشبكة على حوالي 1303 مترا وخزانها يتسع لـ100 م3 .

يتكون مجلس الادارة من 7 أعضاء يمثلون كل عروش المنطقة ويتوزعون كالآتي :

- ثلاثة أعضاء من ولهازة
- اثنان من الشوابية
- اثنان من أولاد عبار

ولقد حظيت ولهازة برئاسة الجمعية ومنصب أمين المال.

والملاحظ أن تشكيل مجلس ادارة الجمعية قد تمّ الاجماع عليه من قبل كل العروش كما تمّ تعيين اعضائه دون اللجوء الى الانتخابات كما هو منصوص عليه في القانون الأساسي .

أ- علاقة الجمعية المائية بالمصالح الفنية :

مبدئيا، ينحصر دور هذه المصالح في اعداد الدراسات الفنية والاقتصادية والاجراءات الادارية الخاصة بالجمعية المائية، ولقد خصصت وزارة الفلاحة فنيا خاصا لمراقبة سير أشغال الجمعية ولا ينحصر دور وزارة الفلاحة في هذا المستوى، بل أن رئيس دائرة الهندسة الريفية بالمندوبية الجهوية للفلاحة انما هو فاعل أساسي حيث يعتبر منفّذ استراتيجية الدولة في هذا المجال. فهو يتابع عملية تركيز الجمعية عبر الجهاز الاداري أو عبر الزيارات الميدانية التي يقوم بها. كما أن الفني المختص بالجمعيات المائية منخرط كليا في العمل على انجاح هذه التجربة، ولقد اصطدم بمشاكل عديدة لعلّ أبرزها "أطروحة" ولهازة القائلة بأن الماء لا يكفي لارواء كلّ العروش المجاورة، مشككة في المقاييس العلمية التي اعتمدها لتحديد صبيب (débit) العين اذ عمد عرش ولهازة الى تكليف فني خاص لتأكيد فكرتهم وهي أن الصبيب يساوي في الشتاء 0,8 لتر/ثانية وفي الصيف 0,7 لتر/ثانية بينما حددت مصالح وزارة الفلاحة الصبيب ب 2,7 لتر/ثانية حسب طريقة Porchet.

ولاقناع ولهازة قام المسؤولون عن المشروع بعدة عمليات، منها بناء خزان يتسع لـ 100 م 3 بينما يمكن الحصول حسب الصبيب المذكور على 168 م3 في 24 ساعة، وحتى يقع تقليص المياه الضائعة والمهدورة قام المشروع بتثبيت طوّافة (flotteur) على كلّ حوض لارواء الحيوانات. وعلى الرغم من هذه التدخلات التقنية، فان علاقة ولهازة بالاطار الفني بقيت متوترة ومتشنجة.

ب- العلاقات داخل مجلس الادارة :

كما سبق أن ذكرنا فان مجلس ادارة الجمعية يعتبر ممثلا للعروش الثلاثة، لكن الصراع حول الماء وكيفية التصرف فيه، جعل العلاقة تكون متوترة ومتشنجة، فعرش ولهازة يعتبر الماء ملكا خاصا له بينما يعتبر أولاد عبار والشوابية أن الماء ملكا عموميا وهو من حق كل متساكني المنطقة.

من خلال هذا التصادم في التصوّرات والاستراتيجيات، يمكن أن نفسر بعض الجوانب من الصراع الدائر بين هذه العروش الثلاثة.

ج- الروح الجمعياتية :

الجمعية تنظيم يحتوي على فاعلين اجتماعيين، لهم أدوار، وكذلك وظائف وأهداف وقيم توجيه تلعب دورا هاما في تحديد سلوك وتصرفات الفاعلين الاجتماعيين.

هذه القيم هي : التطوّع، الاستقلالية، التلاحم ، التعاضد والتضامن بين المنتفعين. كل هذه القيم تحدد ما يسمّى بالروح الجمعياتية. بالاضافة الى هذه القيم، لا بد من تبيان مدى تحمّس المشتركين لدفع حصصهم الماليّة ومدى تدعيم استقلالية الجمعية.

بالنسبة لمنطقة الصخيرة، نجد أن الروح الجمعيّاتية على مستوى العرش تتخذ كقاعدة لها العلاقات النسبويّة بينما على مستوى المنطقة ككلّ نلاحظ نوعا من التفرقة والتجزؤ بين المجموعات الثلاث مع ميل بني ولهازة الى الروح الجماعية أكثر من الروح الجمعياتية.

د- النظام العلائقي المتعدد :

يندرج هذا النظام في سياق اجتماعي - اقتصادي محليّ - وطني وكذلك عالمي فالجمعية ترتبط بعدة وزارات :

- وزارة الفلاحة : وهي الوزارة المسؤولة عن القيام بالدراسات والاستثمار والتصرف التقني والمالي والصيانة بكلّ أنواعها .
- وزارة المالية : تعتبر الجمعية المائية مؤسسة عمومية محلية الشيء الذي يطرح كيفية مراقبتها ماليا، تصرفا وتجهيزا .
- وزارة الصحة العمومية : تهتم هذه الوزارة ببعث الجمعيات المائية و بتطورها، ومجال تدخلها، هو تأمين الماء الصالح للشراب بمواصفات

3 - الخصائـــص الطبيعية والبشرية للصخيرة

تقع قرية الصخيرة على بعد 8 كلومترات من تستور من ولاية باجة، وهي تمتد على ضفاف سدّ سيدي سالم كما تتميّز هذه المنطقة جغرافيا بنسبة هامّة من الأمطاراذ يبلغ المعدل السنوي حوالي 400 مم.

الاّ أن البنية الجيولوجية لهذه المنطقة صلصالية marneuse بحيث لا تسمح بتغذية المائدة المائية، لذلك تكون هذه المنطقة في الفصول الجافة، منطقة معطشة.

انّ العوامل المناخية ونوعية التربة (تليّة) الموجودة بالصخيرة من ناحية ومجاورتها لتستور ذات التقليد الفلاحي الأندلسي المعروف بالحدائق وزراعة الأشجار المثمرة من ناحية أخرى، جعلت منها منطقة تتميز بتنوع فلاحي وزراعي هام.

ولكن منذ أمد ليس بالقصير تهيمن فلاحيًا على الصخيرة، الزراعات الكبرى وتربية الماشية.

الى جانب ذلك النشاط الزراعي تعتمد هذه المنطقة على تربية الماشية وهي موزعة حسب العروش كالآتي (7).

	الأغنام/ رأس	أبقار/ رأس	ماعز/ رأس	دواب/ رأس
ولهازة أولاد عيـار	1 300	250	450	320
الشوابية وادي البهيم	787	202	180	52

ا - عروش الصخيرة وعلاقة التوتر الدائمة

يبدو أن هناك عوامل عديدة كامنة وراء التوتر بين العروش، منها التاريخية ومنها الاجتماعية ومنها الاقتصادية، الاّ أنّ العنصر البارز، والعامل الذي تتمحور حوله التوترات والصراعات بين سكان المنطقة هو الماء الصالح للشراب. ولا يمكن هنا نفي قلة المياه ذلك أن معتمدية تستور مثلا تتدخل عبر حملات مقاومة العطش اذ خصصت لهذا الغرض 4 جرّارات مجهزة بصهاريج ذات حمولة تقدر ب5000 لتر.

هذا الوضع جعل الماء الصالح للشراب يحظى بأهمية خاصة لدى متساكني الصخيرة، اذ بات من أهم أسباب التوتر الاجتماعي والصراع بين سكانها. ولقد تعقدت الوضعية أكثر عندما جفت البئر السطحية التي كان يستغلها أولاد عيار الشيء الذي اضطرهم للتزود بالماء من عين الصخيرة الموجود بدوّار ولهازة.

هذا السلوك يتضارب طبعا مع التصور الجماعي والثقافي حول الماء وعدم الممانعة من اعطائه ومدّ عابر السبيل به.

أمّا عرش الشوابية، فانّ وضعيتهم تعقدت بصفة خاصة عندما بدأت أشغال سدّ سيدي سالم سنة 1978 حيث شملت عملية توسيع حوض وادي مجردة «عين الشفاء» التي كانوا يتزودون منها. ومنذ ذلك الحين أصبحوا في تبعية لولهازة على مستوى التزود بالماء الصالح للشراب. ضمن هذا الوضع المتوتر، تدخلت الدولة وركزت الجمعية المائية يوم 12 ماي 1990 على الرغم من تحفظ ولهازة، الشيء الذي جعل التوتر يبلغ ذروته بسبب الماء وكيفية التصرف فيه.

ب - سدّ سيدي سالم وعقلية التعويض

انّ عملية احداث السدّ تطلبت الاستيلاء على العديد من الأراضي الموجودة على ضفاف وادي مجردة و المساحات الزراعية التي هي ملك الفلاحين سواء كانوا من ولهازة أو من الشوابية. وهذه العملية أدخلت المنطقة في دوامة من الصراع والعنف بين الأهالي والسلط حول التعويضات ومقاديرها. الى جانب هذا فانّ للسدّ انعكاسات أخرى سلبية حيث تمّ ترحيل قرية كاملة، وهي قرية وادي الزرقة واخلائها من سكانها.

كلّ هذه الأحداث خلقت عقلية خاصة وهي عقلية التعويض، وجبر الضرر الناجم عن تهيئة حوض السدّ. هذه العقلية تأثرت بها الجمعية المائية، بحيث تطالب ولهازة مثلا بالتعويضات عن كلّ شبر من الأراضي التي بني عليها مثلا خزان الماء أو التي مدت عليها القنوات.

III - نتائج البحث

1 - الجمعية المائية كتنظيم

ا - التحديد الاستراتيجي للجمعية

تعتبر الجمعيات المائية وتجمع المصلحة المائية حركة اجتماعية ناهضة في الريف والقرى التونسية، وهي شكل تنظيمي جديد وغير معهود من قبل، تتواجد فيه عدّة عناصر متداخلة ومتكاملة وهي ذات شكل تنظيمي هرميّ ، متكون من : رئيس الجمعية وأمين المال والأعضاء والمنخرطين.

وترتبط الجمعية المائية بنسق ثقافي واجتماعي شكلي مقنن ومنظم عبر نصوص ولوائح قانونية، تضبط مهام الجمعية المائية وعلاقات الأدوار وكيفية التسيير، ومهام رئيسها ومجلس الادارة. كما تنص هذه القوانين على طبيعة العلاقات التي تربط الأجهزة الادارية والفنية بالجمعية المائية.

ب - البنية التنظيمية للجمعية المائية أو القانون الأساسي الأنموذجي

وقع تنظيم الجمعيات المائية اثر بعث واصدار مجلة المياه الصادرة سنة 1975 والمنقحة في جويلية 1987 من قبل وزارة التخطيط والمالية

ان سلوك الأفراد عادة ما يتخذ وجهتين أساسيتين داخل التنظيم : بعد هجومي، وبعد دفاعي، يتغير كل منهما وفق الوضعيات والحالات التي يكون عليها الفاعلون. فالتنظيم حينئذ، حركة تفاعل بين قطبين محددين : قطب تحديدي وهي القوانين والتنظيمات الهرمية والشكلية وقطب ابداعي يرتبط باستراتيجية الفاعل وينتج ذلك الهامش من "اللايقين" والمراوغة l'incertitude et le jeu الذي يسبطر عليه وينزع الى استخدامه في كل مرّة سواء أراد ذلك أو فرضت عليه الوضعية التنظيمية هذا الاتجاه.

تتمحور الفرضية الأساسية لهذا البحث أساسا حول مدى العلاقة والارتباط بين الروح الجماعية l'esprit communautaire والروح الجمعياتية - l'esprit associatif ودرجات التداخل والاندماج بينهما أو امكانات التباعد والتنافر والاقصاء التي يمكن أن توجد في هذا الاطار.

ثمّ الى أي مدى يساهم الصراع الدائر حول التزود بالماء الصالح للشراب في تعطيل سير اشتغال التنظيم ؟ وماهي طبيعة العلاقة الموجودة بين الجمعية المائية كتنظيم والمحيط الثقافي والاجتماعي الذي توجد فيه ؟

وتجدر الملاحظة الى أن طبيعة التنظيم وكيفية بنائه من ناحية ونوعية الرهانات والأهداف التي يريد الفاعلون الاجتماعيون تحقيقها من ناحية أخرى، تجعل هذا الفضاء التنظيمي مجالا للصراع.

انّ علاقات السلطة والهيمنة انما تأتي من هيكلة التنظيم في حد ذاته ومواقع الفاعلين بالنسبة لمركز القرار والسلطة والبحث عن هامش الحرية.

ولقد وقع اعتماد الخطوات المنهجية التالية في جمع المعطيات من ميدان البحث :

انّ معالجة ظاهرة التصرف والتسيير وتوزيع الماء الصالح للشراب قد وجهت العمل الميداني الى استخدام طريقة المنهج الطولي étude longitudinale وهي دراسة تتابعية، بحيث وزعت الزيارات الميدانية على أربع مرات، حسب فصول السنة، وذلك لدراسة مدى تأثير التغيرات الفصلية على التزود بالماء وكيفية التعامل مع التنظيم، ولقد امتدت هذه الدراسة من شهر أكتوبر 1990 الى شهر جويلية1991 .

الى جانب ذلك ، وقع الاعتماد على المقابلة المنظمة والمقننة، والحوار مع الفاعلين الاجتماعيين، كما وقعت دراسة العديد من الوثائق الخاصة بالمنطقة، من تقارير وبيانات.

II - المحيط السياسي والإقتصادي

1 - الاستراتجية المائـــية للدولة

لقد قدرت الموارد المائية المستغلة في تونس منذ بداية الثمانينات، من قبل المصالح المختصة بحوالي مليارين من الأمتار المكعبة، مقابل كمية جملية يمكن تعبئتها تصل الى حدود 3 أو 4 مليارات(5) ، ولقد خصصت الدولة في مجال تعبئة المياه اعتمادات ضخمة تقدر بحوالي 2071 مليون دينار، لمدة عشرية كاملة أي من سنة 1990 الى سنة 2000 وهي موزعة كالآتي(6) :

عدد المنشئات	كميات المياه المعبئة بحساب مليون م3	التكاليف بحساب مليون دينار
21 سدا	739	923
203 سد جبلي	110	400
1000 بحيرة جبلية	50	68
400 منشأة نشر مياه	93	125
الفيضانات لتزويد المائدة		
610 بئر عميقة	288	555
الجمـــلة	1 920	2 071

2 - الجمعيات المائـــية ضمن سياسة الدولة

في اطار بحثها عن موارد اضافية، كثفت الدولة في السنوات الأخيرة من عملية تركيز الجمعيات المائية وهذه الجمعيات تنقسم الى نوعين :

أ- جمعيات مائية للريّ : وهي معدة لبعث المساحات السقوية وذات جدوى اقتصادية، ولقد تطور عددها ليبلغ في سنة 1991 حوالي 177 جمعية مائية مركزة بالخصوص بالجنوب التونسي و بالوسط.

ب- الجمعيات المائية للماء الصالح للشراب، والتي تجاوز عددها 493 جمعية مقننة بالرائد الرسمي في موفى ماي1991 .

هذه الجمعيات المائية بصنفيها تمسّ فئات اجتماعية عديدة ومختلفة من الفلاحين والقرويين تبلغ حوالي 700 ألف نسمة.

استراتيجية الفاعلين الاجتماعيين في الجمعيات المائية

جمعية الصخيرة نموذجا

حسان المؤري

سعت البلاد التونسية الى تنظيم الموارد المائية وترويضها خاصة منها الماء الصالح للشراب و ذلك عبر بعث ما يسمّى "الجمعيات المائية للماء الصالح للشراب" (جمعيات المصلحة المشتركة). وفي هذا الاطار اتجهت الدولة ومصالحها المختصة نحو تنظيم هذه الاحداثات على المستوى المالي و التشريعي(1).

ويبدو أن الهدف الأساسي من وراء سياسة بعث الجمعيات المائية هو القضاء على آفة العطش التي تهدد حسب تقديرات وزارة الفلاحة حوالي مليون فرد موزعين على كامل البلاد، والتخلي عن حملات مقاومة العطش التي أثبتت التجارب محدوديتها. كما تهدف الدولة من وراء هذه العملية الى النهوض بالريف التونسي والاقتصاد الفلاحي عبر توفير أسباب الاستقرار، ولعل الماء الصالح للشراب أهمّها.

I - مفاهيم وطرق البحث

1- لمـــاذا منطقة الصخيرة ؟

هناك العديد من الأسباب والدوافع التي تجعلنا نهتم بدراسة هذه المنطقة، ومن أبرزها أنّ الصخيرة منطقة ريفية من معتمدية تستور (ولاية باجة)، تعاني من العطش على الرغم من وجودها في الشمال التونسي الذي يعتبر خزان البلاد من المياه سواء كانت منها الصالحة للشراب أو للريّ كما تتمتع الصخيرة بتنوع اجتماعي خاص وهام، حيث يقطن بها ثلاثة عروش مختلفة تماما من حيث المنحدرات والأصول الاجتماعية والجهوية.

أ- عرش الشوايبيّة وهم أصيلي الجنوب الغربي للبلاد التونسية وتحديدا شابة توزر.

ب-عرش أولاد عبّار من الشمال الغربي ولهم ارتباطات وثيقة مع معتمدية مكثر من ولاية سليانة التي تعتبر منطقة أولاد عبار الأصلية.

ج- عرش ولهازة وهم من سكان مزوغة أي تقريبا أصيلي هذه المنطقة. ويبدو أن لهذا العرش أصول بربرية(2).

ان رصد هذا التنوع الاجتماعي وتحليل طبيعة الارتباطات التي تحكم هذه العروش في علاقة بتغير الماء الصالح للشراب لجدير بالاهتمام والبحث.

الى جانب هذه الاعتبارات، يبدو أن البحوث السوسيولوجية حول ظاهرة انتشار الجمعيات المائية، تعتبر قليلة ان لم نقل مفقودة، الشيء الذي يجعل دراسة هذه الظاهرة ومساهمتها في التحولات الاجتماعية بالريف وتفاعل المحيط الريفي مع هذه التنظيمات أمرا ضروريا.

2- المفاهيم والحدود النظريّة للبحث

يعرف التنظيم على أنه "نشاط متواصل (تقوم به) مجموعات منظمة... وهو يشتمل على ادارة مسيّرة و منظمة للعمل..."(3) . فالتنظيم تفاعل بين الفاعلين الاجتماعيين يدخلون في جملة من العلاقات المحددة. والظاهرة تحكمها قوانين ومواثيق رسمية وشكلية، وهذه التحديدات تخضع لها كل مكونات وعناصر التنظيم بدون استثناء. كما أن للفاعلين، "هامشا كبيرا من الحركة والاستقلالية والتكيّف والتعامل مع الوضعيات الجديدة والطارئة ... للفاعل عقل (مستقل) قادر به على الحساب والمراوغة، اذ يستطيع التأقلم مع كل الأوضاع والتغيرات الحاصلة داخل التنظيم."(4).

كما أن شرط وجود أي فاعل ضمن التنظيم، انما اعترافه والتزامه بالقواعد والقوانين المنظمة للبنية التنظيمية للمؤسسة : وهي "قواعد عقلانية" كما يؤكد ذلك "ماكس فيبر".

ان مشاركة الفاعلين في التنظيم تحدد بتنوع الرهانات والأهداف التي يحاول الفاعلون الاجتماعيون تحقيقها، مستخدمين في ذلك استراتيجيات متنوعة ومختلفة، تأخذ كقاعدة لها حذق ومعرفة الأفراد الدقيقة لقوانين اللعبة، وذلك بهدف أن تكون الغايات عقلانية ومنطقية ومن ثمة قابلة للتحقيق.